مجلة العلوم

الشرعية والقانونية

مجلة علمية محكمة تصدرها

كلية القانون بالخمس

جامعة المرقب

العدد الأول لسنة 2018

مجلة العلوم الشرعية والقانونية مجلة محكمة تصدر عن كلية القانون بجامعة المرقب

رقم الإيداع المحلي 2015/379م.

دار الكتب الوطنية ببنغازي . ليبيا

هاتف:

9097074 . 9096379 . 9090509

بريد مصور:

9097073

البريد الإلكتروني:

Nat-Liba@hotmail.com

ملاحظة /

الآراء الواردة في هذه البحوث لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، وهم وحدهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها، وإدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية في ذلك.

للاتصال برئيس التحرير: 091-1431325 / 092-7233083

شروط النشر بالمجلة:

الأخوة الأفاضل حرصاً على حسن إخراج المجلة نرجو التكرم بالالتزام بالآتي:

1. أن لا يكون قد تمَّ نشر البحث من قبل في أي مجلة أو كتاب أو رسالة علمية أو وسيلة نشر أخرى.
2. أن لا تزيد صفحات البحث عن (35) صفحة تقريبا بما فيها قائمة المراجع.
3. هوامش الصفحة من اليمين ، على ورق A4 . وحجم الخط (14) ونوعه (Traditional Arabic). وللهوامش (12) وبين السطور (1).
4. العناوين الوسطية تكتب مسودة وبحجم خط (16) Bold.

العناوين الجانبية: تكتب من أول السطر مسودة وبحجم (14) Bold ، وتوضع بعدها نقطتان رأسيتان.

5. تبدأ الفقرات بعد خمس فراغات.
6. يجب الاهتمام بوضع علامات الترقيم في أماكنها المعروفة الصحيحة، وبرموز أسمائها بالخط العربي .
7. ضرورة استخدام رمز القوسان المزهران للآيات القرآنية (﴿ ﴾) ، والرمز (« ») للنصوص النبوية، والرمز: (" ") علامة التنصيص.

8. تكتب في الهوامش أسماء الشهرة للمؤلفين كالبخاري، الترمذي، أبو داود، ابن أبي شيبة، ولا يكتب الاسم الكامل للمؤلفين في الهوامش.
9. الإحالات للمصادر والمراجع تكون في هوامش صفحات البحث وليس في آخره.
10. لا تكتب بيانات النشر للمصادر والمراجع في الهامش، وإنما يكتب ذلك في قائمة المصادر والمراجع في آخر البحث.

مثل : ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج 2، ص 332

11. عند الإحالة إلى كتب الحديث المرتبة على الأبواب الفقهية والموضوعات العلمية تكتب أسماء الكتب والأبواب، مع كتابة الجزء، والصفحة، ورقم الحديث إن

وجد. هكذا: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب. الإيمان، باب الإيمان وقول النبي « بني الإسلام على خمس» : ج 1، ص 12 ، رقم 1.

12. تخرَّج الآيات القرآنية في المتن بعد الآية مباشرة بحجم 12.

مثل: قال الله تعالى: (سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)..[البقرة: 142]

13. في الهوامش، يترك بعد أرقام الهوامش فراغ واحد ثم تبدأ كتابة المعلومات التِي يراد كتابتها، وهوامش كل صفحة تبدأ بالرقم واحد.

14. قائمة المصادر ترتب على أسماء الشهرة للمؤلفين، كالآتي:

ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، ط 1، سنة 1112 هـ/ 1992م.

15. يرفق الباحث ملخصًا لسيرته الذاتية في حدود صفحة واحدة، ويرفق صورة شخصية له.

16. ترسل البحوث، والسير الذاتية المختصرة مطبوعة على ورق وقرص مدمج لرئيس التحرير مباشرة أو عبر البريد الإلكتروني الآتي.

iaelfared@elmergib.edu.ly

17. للمجلة الحق في رفض نشر أي بحث بدون إبداء الأسباب والبحوث التي لا تقبل للنشر لا ترد إلى أصحابها.

18. لصاحب البحث المنشور الحق في الحصول على عدد (5) نسخ من عدد المجلة المعني مجاناً.

19. ترتيب ورود الأبحاث في المجلة لا يدل على أهمية البحث أو الباحث، إنما للكل التقدير والاحترام .

20. لإدارة المجلة حرية تغيير الخطوط والتنسيق بما يناسب إخراج المجلة بالصورة التي تراها.

نأمل من السادة البحاث والقراء المعذرة عن إي خطأ قد يحدث مقدماً ، فلله الكمال وحده سبحانه وتعالى.

ملاحظة /

الآراء الواردة في هذه البحوث لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، وهم وحدهم المسؤولون عن صحة المعلومات وأصالتها، وإدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤولية في ذلك.

للاتصال برئيس التحرير: 091-1431325 / 092-7233083

مجلة العلوم الشرعية والقانونية
مجلة علمية محكمة تصدرها
كلية القانون بالخمس – جامعة المرقب

رئيس التحرير
د. إبراهيم عبدالسلام الفرد

هيأة التحرير:
د. مصطفي إبراهيم العربـي

د. عبدالمنعم امحمد الصرارعي

د. أحـمد عثـمان احـميده

اللجنة الاستشارية:

أ. د. عبدالسلام أبوناجي. أ. د. محمد عبدالسلام

أ. د. محمد رمضان باره. أ.د. سالم محمد مرشان.

د. عمر رمضان العبيد. د. امحمد على أبوسطاش.

د. على أحمد اشكورفو. د. عبد الحفيظ ديكنه.

فهرس الموضوعات

كلمة رئيس التحرير 7

القواعد الفقهية مفهومها – كونها كلية أو أغلبية- (دراسة استقرائية تحليلية)

د. مُحَمَّد عبدالحفيظ عليجة..... 9

البعد الفلسفي للشرعية الدستورية

أ. صالح أحمد الفرجاني 57

تطبيق قانون الامتثال الضريبي الامريكي على المؤسسات الأمنية

د. رحاب مُحَمَّد بن نوبة..... 73

مدى مشروعية تقنية الرحم المستعار في القانون الجنائي الليبي

د. عبدالله عبدالسلام عريبي 102

التوسع في استخدام الفصل السابع من الميثاق " الأسباب والنتائج"

د. مصباح النعاس 122

الحماية الجنائية للبيانات الشخصية الإلكترونية في القانون الليبي والمقارن

د. ماشاء الله عثمان الزوي 146

الوسائل الودية لتسوية منازعات الاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية)

د. جمال عثمان المبروك 233

نطاق تطبيق مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية

د. نعيمة عمر الغزير 273

نطاق تطبيق الوساطة الجنائية في التشريعات المقارنة

بشرة سعيد سليمان سيف 331

البصمة الوراثية كدليل إثبات في مرحلة المحاكمة في القانون الإماراتي

هنادي شريف مراد 377

ضمانات المحكوم عليه في حالة النفاذ المعجل وفقًا لأحكام القانون الإماراتي

دانة مُحَمَّد سليمان 411

فهرس القانون رقم 23 لسنة 2010 بشأن النشاط الاقتصادي

أ. الصديق محمود سليمان 430

كلمة رئيس التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الكرام الطيبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإنه يسر هيئة التحرير أن تهديكم العدد الأول من المجلة للعام 2018م. ونظراً للعمل الذؤوب، والجهد المتواصل للرقي بالمجلة، فقد منَّ الله تعالى علينا بأن داع صيت مجلتكم في الآفاق، بحيث صارت معتمدة في ترقيات اعضاء هيئة التدريس الجامعي في كل الجامعات الليبية وكذلك بعض الجامعات العربية، الحمد لله وله المنة والفضل، وهذا الأمر مما يثقل كاهلنا من ناحية، ويشجعنا على مزيد من بدل الجهد والعطاء، وكل ذلك كان بفضل جنود مجهولين يقدمون العمل للمجلة بدون ادنى مقابل ـ جزاهم الله أحسن الجزاء، وشكر جهدهم، وزادهم علما وتقى ـ كما لا يفوتني أن أنبه أن بحوث طلاب الدراسات العليا التي تنشر في المجلة تتم بإشراف من أساتذتهم بجامعاتهم المختلفة، ثم تأخذ دورتها في المجلة مثل البحوث المقدمة من السادة أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

وفي الختام نشكر كل من ساهم معنا في أن تخرج المجلة بهذه الصورة، ونشكر كذلك كل من اتخذها منبرا لنشر نتاجه العلمي، ونسأل الله ـ تعالى ـ أن يوفق الجميع لما يحب ويرضى، وله الحمد في الأولى والأخرى.

د. إبراهيم عبدالسلام الفرد
رئيس التحرير

تطبيق قانون الامتثال الضريبي الامريكي(FATCA) على المؤسسات المالية الليبية

د. رحاب محمد بن نوبة

عضو هيئة تدريس بكلية القانون/ جامعة طرابلس

المقدمة

أقر الكونغرس الامريكي قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية، والذى يعرف بقانون فاتكا، في 18 مارس عام 2010، ويعتبر هذا من التطورات الهامة في جهود الولايات المتحدة الامريكية لمكافحة التهرب من دفع الضرائب.

"الفاتكا (FATCA) "عبارة عن مصطلح أمريكي مختصر يعني نظام الالتزام الضريبي على الحسابات الأجنبية التي يملكها الأمريكيون المقيمون في الخارج (Foreign Accounts Tax Compliance Act) ويلزم هذا النظام الأمريكي المؤسسات المالية في الخارج بضرورة الكشف عن الحسابات التي تعود لأشخاص أمريكيين، من أفراد أو شركات أو غيرهم سواء أكان هؤلاء مقيمون داخل الولايات المتحدة أو خارجها، لإدارة الضرائب الأمريكية. وقد قامت الولايات المتحدة بإبرام اتفاقيات مع دول كثيرة لتقوم المؤسسات المالية في تلك الدول بتزويد إدارة الضرائب الأمريكية ببيانات مالية عن عملائهم من الأمريكيين، ومتعارف على هذه الاتفاقيات باسم "اتفاقيات الفاتكا.

إن مثل هذه التشريعات والقوانين الأمريكية التي يمكن وصفها بـ«العابرة للحدود»، منها الامتثال الضريبي «الفاتكا»، لها أبعاد سياسية تفوق المصرفية والاقتصادية والضريبية المنشودة منها، فهو يعتبر تدخل في سيادة الدولة عندما تلزمها الولايات المتحدة الأمريكية بموافاتها بأسماء وحسابات عملاء المؤسسات المالية من الأمريكيين مما ينتج عنه أربكاك القطاع المصرفي العربي عموما والليبي علي وجه الخصوص من ناحية ,ومن ناحية أخرى فإن ضريبة الدخل الليبي تفرض علي أرباح البنوك في نهاية كل سنة مالية وهذه الأرباح مهددة بالإنقراض في حالة

عزوف العملاء عن فتح حساباتهم لديها خوفا" من شبح الفاتكا, هذا ناهيك عن غير البنوك من المؤسسات الماليه متل شركات التامين التي تفرض علي دخلها ضريبة, أيضا مهددة بالإفلاس إذا إنسحب منها المؤمنين بدعوى معرفة دخولهم للإدراة الضريبية الأمريكية[1].

اشارت مصلحة الضرائب الامريكية (IRS)[2] الى ان الهدف الرئيسى من اصدار هذا القانون يرجع الى تحسين الالتزام الضريبي من جميع حاملى الجنسية الامريكية لتشمل الافصاح عن كافة حساباتهم في الخارج. وبموجب هذا القانون يجب على دافعي الضرائب الامريكيين – ممن تتجاوز أصولهم المالية الخارجية حوالي 50 الف دولار أمريكي للأفراد و250 ألف دولار للشركات كحد أدنى –الافصاح عن تلك الأصول لمصلحة الضرائب. على (FORM: 8938).

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث فى التحديات التى تواجه القطاع المصرفى على مستوى العالم بصفة عامة وفي ليبيا بصفة خاصة، فى التوافق وتلبية احتياجات تطبيق قانون فاتكا من الادلاء بتقارير مالية وافشاء اسرار عملاء المؤسسات المالية من خارج الولايات المتحدة الامريكية، فيطالبهم القانون ويلزمهم بإمداد الادارة الضريبية بامريكا بجميع تعاملات وبيانات عملائهم من حاملى الجنسية الامريكية والإ ستطبق عليهم عقوبات مالية نتيجة عدم امتثالهم بتقديم تلك البيانات، وبالتالى فلابد من إجراء سلسلة من التعديلات المالية والقانونية والمعلوماتية والإدارية بالاضافة إلى ماتهتم به الباحثه من دراسة لمدي الإلتزام بالقوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية ,وآثار تطبيق الفاتكا علي الحصيلة الضريبية من الدخل الناتج عن الودائع لدى المصارف وعلي أرباح البنوك وغيرها من دخول المؤسسات المالية الأخرى التي ستلزم بالفاتكا, بالاضافة إلى إعادة النظر فى قانون سرية الحسابات ؟؟؟؟ وكذا إعادة النظر فى الاتفاقيات الضريبية المبرمة مع الحكومة الامريكية، وتطرح الباحثه تلك التحديات للدراسة لاختبارها والخروج بنتائج وتوصيات تكون امام صانع القرار فى الموافقة او الرفض على ابرام

[1] بإعتبار أن شركات التأمين والبنوك هي من ينطبق عليها ضريبة الشركات فالمشرع الليبي لم يفرق بين الشركات والبنوك إنما فرق فقط بين الضريبة علي دخول الأفراد والضريبة علي دخل الشركات

[2] – Internal Revenue Services

اتفاق مع الحكومة الامريكية بالتقرير على مدى جواز الالتزام بتطبيق احكام قانون فاتكا. الأمر الذي تطلب دراسة ميدانية لإستطلاع أراء المختصين في المجال المصرفي والمجال الضريبي. خاصة وأن الإلتزام حاليا لازال واسعا" وغير مقيد بإتفاقية دولية.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بتعظيم عوائدها الضريبية من خلال الزام المؤسسات المالية الخارجية بامداد الإدارة الضريبية بسلسلة من البيانات عن عملائها من حاملى الجنسية الامريكية لإستجلاب الضريبة منهم عن ايرادتهم المتولدة من أصول مالية مستثمرة خارج الاقليم الامريكى[3]، دون مراعاة لسرية المصارف عن عملائها وهو ما يخالف القواعد المعمول بها فى شأن سرية الحسابات او حتى تعرض ارباح البنوك للانخفاض نتيجة هروب عملائها، كما ان اهميته تستمد من التعرف على البيانات المدرجة بالنماذج التى اقرتها الخزانة الامريكية للممولين للافصاح عن الايرادات التى تحصل عليها الاشخاص الامريكية (طبيعيين واعتبارية) من خارج الاقليم الامريكى.ومدي تأثير الفاتكا علي الحصيلة الضريبية وبالتالي تأثيرها علي الميزانية العامة للدوله الليبية, خاصة إذا ماعرفنا أن الخزانة الأمريكية تقوم بفرض عقوبات لعدم الإمتتال وغرمات تمس بإيرادات المصارف مما يهدد الضريبة المفروضة عندما لاتجد الربح التي تفرض من أجله.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى هدف رئيسى يتمثل فى:

دراسة تأثير تطبيق قانون فاتكا على إيرادات المؤسسات المالية الليبية وحصيلة ضريبة الدخل المستحقة على تلك الايرادات بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:

1- عرض التقارير المالية وفق متطلبات وأحكام قانون فاتكا

[3] – Jorge Morley–Smith says, "Cutting claws of the FATCA", *Money Marketing*, (Nov 17, 2011)

2- التعرض للتحديات التى تواجه تطبيق قانون فاتكا على كل من المؤسسات المالية (المصارف بإعتبارها تمتل 80%منها) ومصلحة الضرائب الليبية (ضريبة الدخل) ومقترحات الحلول.

دراسة الأثار المالية المترتبة على ايرادات المصارف الليبية وضريبة الدخل عند تطبيق قانون فاتكا، وبالتالى يخرج عن إطار البحث جميع الأثار المترتبة على باقى المؤسسات المالية من شركات التأمين وإعادة التأمين وصناديق الاستثمار والصناديق الخاصة وغيرها من مؤسسات مالية، وكذلك الأثار الضريبية المترتبة على ضريبة الدخل فقط على أرباح البنوك محل الدراسة.

منهج البحث

(1) المنهج الاستقرائى

من خلال الدراسة الميدانية لفروض البحث التي تشمل إعداد قوائم الاستقصاء المعتمدة على التدريج الخمسي.

(2) المنهج الاستنباطى

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة والأبحاث العلمية والمقالات المرتبطة بموضوع البحث أجنبية واقليمية ومحلية. وكذاالمناشير والتعليمات من الجهات السيادية المختصة.

فروض البحث

1- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوى لتطبيق متطلبات قانون فاتكا الامريكى. (قانون الامتثال الضريبى للحسابات الخارجية :FATCA) على إيرادات المؤسسات المالية (البنوك) فى ليبيا".

2- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوى لتطبيق متطلبات قانون فاتكا الامريكى. (قانون الامتثال الضريبى للحسابات الخارجية :FATCA) على إيرادات الإدارة الضريبية (ضريبة الدخل) فى ليبيا".

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى (Marsan, Dean :2010[4])

اشارت الدراسة إلى ضرورة قيام النظام المالى العالمى الان بتنفيذ متطلبات قانون فاتكا، وتجهيز التقارير المالية واستقطاع ضريبة المنبع من كافة تعاملات الحسابات الخارجية، لحاملى الجنسية الامريكية لاغراض مكافحة التهرب الضريبى على مستوى امريكا والدول التى ستربطها علاقة اتفاق، على الالتزام بتنفيذ احكام هذا القانون لما فيه من تحقيق وفورات ضريبية على مستوى الحكومات، واقترحت الدراسة الاهتمام بالالتزام به، وعلى جميع الدول الاخرى الإرتباط بإتفاقيات لتنفيذ هذا القانون طالما به منافع مزدوجة ومعاملة بالمثل.

الدراسة التانية (Fariz Huseynov:2012)[5]

تعرضت تلك الدراسة للعلاقة بين التجنب الضريبى وإدارة الضرائب بالشركات من منظور المسئولية الاجتماعية للشركات فى ظل تطبيق قانون فاتكا، وكيفية تطوير تكاليف التشغيل وتجنب الخسائر المحتملة نتيجة الامتثال لقانون فاتكا، وتوصلت إلى ضرورة التخلص من صور التجنب السئية للضريبة لانها تمثل الجانب السلبى للمساهمة فى تحمل نصيب الاشخاص الاعتبارية فى الانفاق العام ولابد من مشاركة الادارة الضريبية فى تقديم الافصاح الكافى للاشخاص الضريبية لتنفيذ الامتثال الامثل لمتطلبات قانون فاتكا فى الافصاح الكافى والامين لجميع تعاملات الاشخاص الامريكية عن تعاملاتهم خارج امريكا مع الالتزام الكامل بسداد الضريبة طواعية لانهم حاملين للجنسية الامريكية، ولتجنب الغرامات والعقوبات.

---

[4] Marsan, Dean, "The Global Financial System Must Now Implement a New U.S. Reporting and Withholding System for Foreign Account Tax Compliance, Which Will Create Significant New Exposures–Managing This Risk" *Taxes*, (Sep 2010) P.P:128,144 .

[5]– Fariz Huseynov, Bonnie K. Klamm, "Tax avoidance, tax management and corporate social responsibility". *Journal of Corporate Finance*, Volume 18, Issue (4, September 2012), Pages 804–827

الدراسة الثالثه (John Hasseldine: 2012)[6]

تناولت الدراسة تأثير التجنب الضريبى على المسئولية الإجتماعية للشركات من وجهة نظر الإلتزام الكامل للمؤسسات المالية الامريكية المراسلة للبنوك الخارجية بتطبيق احكام قانون فاتكا ولابد من الإفصاح النافى للجهالة للأصول المالية التى تقوم الشركات بإستثمارها خارج امريكا، ومن ثم سداد ضريبة الدخل علي الإيرادات المتولدة منها، على النحو الذى يساهم فى الايرادات العامة وبالتالى يتحقق الهدف من اصدار قانون فاتكا فى مكافحة معدلات البطالة ومكافحة التهرب الضريبى، وأوصت الدراسة بضرورة الإمتثال الكامل للقانون خشية تعرض البنوك لإنخفاض إيراداتها نتيجة الاقتطاع الذى ستجريه الخزانة الامريكية على تعاملاتها مع مؤسسات مالية امريكية والتى تصل إلى 30% من تعاملاتها معهم.

الدراسة الرابعة (Christopher: 2012)[7]

تناولت الدراسة الوفورات التى تحققها الشركات من التخطيط الضريبى لتجنب مخاطر الإلتزام بتطبيق قانون فاتكا، وتمثلت فى تجنب غرامة عدم الإفصاح الكامل لتعاملات الشركات الخارجية او عدم الافصاح عن الأصول المالية خارج امريكا وكذلك التعامل باسعار التحويل لتجنب الخضوع لسعر ضريبة مرتفع فى الدولة المقيمة، كما اشارت الدراسة الى أهمية التخطيط الضريبى للشركات للحفاظ على وفورات ضريبية تحصل عليها عندما تعتمد على احد مستشارى الضرائب الذى يجنبها الخضوع لسعر ضريبة مرتفع او على الاقل تجنب الخضوع للغرامات، وأوصت الدراسة ان على البنوك العالمية إجراء موازنات للتكلفة والعائد قبل البدء فى قرار الالتزام بتطبيق قانون فاتكا.

---

[6] – John Hasseldine, Gregory Morris, "Corporate social responsibility and tax avoidance: A comment and reflection". (Accounting Forum), *Journal of Accounting & Finance*, Volume 65, Issue 2, June 2012, P.P: 804-827.

[7] –Christopher S. Armstrong, Jennifer L. Blouin," The incentives for tax planning". *Journal of Accounting and Economics*, Volume 53, Issues1- 2, (February–April 2012), Pages 391-41.

الدراسة الخامسة (Roberta: 2012)[8]

تعرضت الدراسة لقياس الايرادات الخاضعة للضريبة والامتثال الكامل لتطبيق متطلبات قانون فاتكا من منظور سلوكى، حيث اشارت الدراسة الى اهمية البعد السيكولوجى فى الافصاح عن الدخل الخاضع للضريبة بصفة عامة سواء المتحققة داخل البلاد او خارجها، متعلقة باحكام فاتكا او قانون الضريبة على الدخل، فالتعاطف واعتناق مذاهب ومدارس الإلتزام طواعية بسداد الضريبة يزيد من موارد الدولة لحاملى جنسيتها، واوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بالبعد السلوكى للافراد عند إصدار القوانين الضريبية، وعلى البنوك المتعاملة مع الأشخاص الامريكية دراسة الابعاد المتعلقة بإحتمالات انخفاض ربحيتها نتيجة العقوبة الامريكية المقررة عليهم عند عدم الإلتزام بامداد الخزانة الامريكية ببيانات ومعلومات عن عملائهم الامريكيية.

خطة البحث

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه الى المباحث التالية:

المبحث الاول: التحديات التى تواجه المصارف فى ظل تطبيق قانون فاتكا ومقترحات العلاج

المطلب الأول: المؤسسات المصرفية الدولية

المطلب الثاني: الموقف الليبي من قانون: FATCA

المبحث الثانى: التحديات التى تواجه مصلحة الضرائب الليبية فى ظل تطبيق الفاتكا

المطلب الأول: أثر دخل المؤسسات المالية علي الحصيلة الضريبه.

المطلب الثاني: الدراسة الميدانية لآثر الفاتكاعلى ايرادات المصارف وضريبة الدخل على ارباحها فى ليبيا.

كما قد تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تضمنتها الخاتمة مع وجود ملحق خاص بالدراسة الميدانية.

[8] – Roberta Calvet Christian, James Alm, "Empathy, sympathy, and tax compliance", *Journal of Economic Psychology*, (13 October 2012)

المبحث الاول

التحديات التى تواجه المؤسسات المالية الخاضغة للفاتكا ومقترحات العلاج

يخاطب قانون (FATCA) المؤسسات المالية الخارجية (FFIs)[9] التى تزاول نشاطها خارج الولايات المتحدة الامريكية والتى لايوجد لها مقر داخل حدود الاقليم الامريكى كمنشأة دائمة، ويلزمها القانون أن تخطر مصلحة الضرائب الامريكية بجميع تعاملاتها مع حاملى الجنسية الامريكية، من خلال تقارير مالية يتم إعدادها سنوياً، وإلا سيتم خصم 30% من تعاملات تلك المؤسسات عند التعامل مع نظيراتها الامريكية[10]. وبالتالى فالمؤسسات المالية الخارجية التى لاتبرم اتفاقا مع الحكومة الامريكية، سينطبق عليها اعتبارات الخصم من تعاملاتها (الفوائد، الأرباح، عائد التصرف فى الاوراق المالية، التوزيعات، ... الخ) مع مراسليها من المؤسسات الامريكية، لاغراض تتلعق بمكافحة التهرب الضريبى من قبل أشخاص الولايات المتحدة (الاشخاص الطبيعيين والاشخاص الاعتبارية) مقابل استثماراتهم في مؤسسات مالية بالخارج، ومن امثلة المؤسسات المالية[11]:

المؤسسات التى تقبل الودائع	المؤسسات التى لديها أصول مالية لاخرين	المؤسسات العاملة فى الاستثمار أو إعادة الاستثمار
البنوك المتخصصة	الشركات التجارية	صناديق الاستثمار المشترك
البنوك التجارية	شركات المقاصة	صناديق الاموال الخاصة
الجمعيات مانحة القروض	الشركات الشقيقة	صناديق عقود الاختيارات والعقود

[9] – Forgin Financial Instututions, such as: Bankes, Stock exchange, insurance companies, brokerage houses, Companies Financial Brokers, Mutual Funds funds, money funds…and etc.

[10] – Jaeger, Jaclyn. "IRS Seeks Input on Foreign Withholding Rules". *Compliance Week* (Dec 2010) P.P: 33, 64.

[11] –Foreign Ministry against direct FATCA agreements between banks and U.S. Russia & CIS Banking & Finance Weekly. *Financial Policy*, (Jul 20, 2012).

الاتحادات الائتمانية	محافظ الاموال	المستقبلية وعقود الصرف الآجلة
اتحادات الملاك	شركات التأمين	صناديق رأس المال الاستثمارى
الجمعيات التعاونية للبناء	شركات إعادة التأمين	صناديق إدارة السلع والخدمات
		صناديق التقاعد

وبحسب الدراسات التى قام بها اتحاد المصارف العربية فى هذا المجال ,فإن المبالغ المحتمل تحصيلها لصالح وزارة الخزانة الأمريكية، تقدر بنحو 800 مليون دولار إذا تم اقتطاع 30% من حسابات البنوك فى السنة الأولى لتطبيق هذا القانون، وما يزيد عن عشرات المليارات، إذا تم اقتطاع الضريبة مباشرة عبر المصارف[12].

وتستعد ليبيا ودول العالم لتطبيق شروط هذا القانون الذى يتعقب حاملى الجنسية الامريكية المتهربين من الإلتزام بسداد الضريبة فى بلادهم عن طريق إنشاء حسابات مصرفية أو الاستثمار فى دول لا تفرض ضرائب على المعاملات الرأسمالية، وذلك تجنبا لعقوبات على المصارف غير المتعاونة مع وزارة الخزانة الأمريكية فى هذا الشأن، وهذه العقوبات تتمثل في خصم يقدر بنحو 30 % من قيمة التحويلات، بغض النظر عن اصحاب تلك التحويلات. ويعد ذلك إرغام لدافعى الضرائب الأمريكيين على تسديد الضرائب ومنعهم من اللجوء إلى الودائع أو الصناديق أو غيرها فى دول العالم، لإخفاء الأموال ومن ثم التهرب من الضرائب المطلوب دفعها بحسب القانون الأمريكى. وبالتالى فهذا القانون قائم على رعاية المصالح الأمريكية دون النظر لمصالح الدول الأخرى، إلا إذا تم التعامل بالمثل. نظراً لان العلاقات بين الدول تقوم على المنفعة المتبادلة.

وبالتالى فجميع المؤسسات المالية التى لها مصالح مشتركة مع امريكا ستقوم بالتوقيع على إتفاقيات بموجبها يتم الإدلاء ببيانات وتعاملات العملاء الذين يحملون الجنسية الامريكية

[12] – ورشة عمل متخصصة نظمها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية بتاريخ 3 اكتوبر 2012 بمدينة شرم الشيخ، حول الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية.

بتقارير سنوية لصالح الخزانة الامريكية متمثلة فى مصلحة الضرائب الامريكية (IRS) عن حساباتهم طرفها وكافة تعاملاتهم باعتبارهم مكلفين ضريبياً فى امريكا حتى وان كانوا من حاملى البطاقات الخضراء (Green Card) من اجل تعقب المتهربين الامريكيين ولإعتبارات تمويل الخزانة الامريكية.

عليه سيتم تقسيم هذا المبحث الي مطلبين كالتالي:-

المطلب الأول – يتناول المؤسسات المصرفية الدولية

المطلب الثاني – يتناول الموقف الليبي من قانون الفاتكا

المطلب الأول

المؤسسات المصرفية الدولية

سادت حالة من الجدل والقلق بالقطاعات المصرفية[13] حال كيفية وامكانية تطبيق قانون فاتكا، وكان السؤال الذى دار فى أذهان الكثيرون: هل قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الخارجية FATCA، هو سلسة من الاجراءات التي تهدف إلى تسخير دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية؟ أم أن تطبيقه نابع من رغبة أمريكية حقيقية في الحيلولة لتجنب اثر عمليات تهريب الأموال وغسيلها والعمل علي مكافحتها؟ خاصة وأن عدد الاشخاص الخاضعين للضرائب خارج الولايات المتحدة والذين يلجأون الى التهرب الضريبي عن طريق تهريب أموالهم إلى خارج أراضي أمريكا يقدر بنحو 17 مليون شخص حيث يخضع المواطن للضريبة لمجرد أنه حامل للجنسية الأمريكية، إذ إن الجنسية امتياز يتم بموجبه تكليف المواطن للخضوع للضريبة حتى لو لم يكن مقيماً في الولايات المتحدة[14].

---

[13] شكّلت ورشة عمل مصرفية متخصّصة بعنوان: "التطبيق العملي لقانون "فاتكا FATCA "الاميركي، الذي نظمه مؤتمر اتحاد المصرفيين العرب في مقرّ اتحاد المصارف العربية. وشارك في الورشة عدد من مديري الكبار في المصارف العربية، ونخبة من الخبراء العرب في تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأميركي "فاتكا" من 8 دول عربية: الكويت العراق ليبيا الأردن اليمن مصر سوريا ولبنان.. للمزيد راجع www>alegt.com

[14] –Wolfe, Daniel, "Banks Face the Facts on FATCA". *American Banker*, [New York] 29 Dec 2011.

وبالتالى فالبنوك ستكون مطالبة بتحديث معلومات العميل صاحب الجنسية الامريكية وتحديد ما إذا كان العميل مكلفاً بسداد الضرائب الامريكية وفقاً لقانون FATCA. كما سيتم تحديث نظم المدفوعات وإستحداث نظم جديدة للتقارير المالية، لتقديم كافة المعلومات التي تطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية. كل هذه الأمور تمثل تكاليف إضافية سوف تتكبدها البنوك.

ولعل عدم وجود قاعدة بيانات كمصدر واحد للمعلومات فى بعض الدول، لدى بعض البنوك حيث يتم تخزين المعلومات للمعالجة عبر العديد من الأنظمة غير مرتبطة ببعض، مما يؤثر على عدم اليقين حول مدى سلامة واكتمال البيانات الخاصة بالعملاء، وإلى أي مدى يمكن الإعتماد عليها , كما أنه تكمن الصعوبة في أن الإجراءات الحالية قد لا تكون كافية للتعرف على المواطنين الامريكيين والمقيمين، ومدى الحصول على موافقة العملاء على التصريح بالافصاح عن بياناتهم إلى السلطات الأمريكية، وفهم ما يجب القيام به حول العملاء الذين يرفضون تقديم المعلومات. بالاضافة الى قلة الوعي بالقانون ومتطلباته والتأثير الناجم عن تطبيقه. يضاف لذلك أن التكاليف التى سوف تتكبدها المصارف ستكون حائلا دون تحقيق المزيد من الربحية, الأمر الذي يمس من الحصيلة الضريبية.

ان هذا القانون يتير حفيظة المسئولين في البنوك والمؤسسات المالية حول العالم باعتبار أن تنفيذ الإجراءات المتعلقة به قد تكون مكلفة من الناحية المالية. كما أن أحكامه تخالف السرية المصرفية المعمول بها في بلدان كثيرة، لدرجة أنه يمكن القول أن هذا القانون بمثابة تجنيد المؤسسات المالية من مختلف أنحاء العالم لامداد السلطات الضريبية الأمريكية بجميع البيانات المتاحة عندها عن الاشخاص الامريكية (طبيعيين واعتبارية). وبناء عليه يتضح أن المؤسسات المالية لابد وان تلتزم بهذا القانون والتكيف معه لاعتبارات المصالح المشتركة بين الطرفين، إلا أن بعض الدراسات ترى أن الوقت غير مناسب للتطبيق الان، نظراً لان كثيرا" من المؤسسات المالية تحتاج لتعديلات فى نظمها المالية واساليبها المحاسبية لكى تكون جاهزة للتطبيق الامثل لهذا القانون، وبالتالى من الضرورة تأجيل تنفيذ هذا القانون بضع سنوات[15].

[15] –Firms still unprepared for FATCA, "*Investment Week*" (Jun 11, 2012) P.P: 32, 36.

ولقد أبدت العديد من البنوك في الكثير من الدول رغبتها فى التوافق مع قانون FATCA بعد إخضاع هذا الموضوع للدراسة للوقوف على التكاليف والموارد اللازمة ومراحل التنفيذ وملاءمتها مع نظمها المصرفية المحلية والقوانين المعمول بها من ناحية، وبين بنوك المراسلين[16] من ناحية أخرى، حيث نشرت وزارة الخزانة الأمريكية في يوليو 2012 اتفاقاً نموذجياً للعمل به بين حكومات خمس دول وهي فرنسا وألمانيا وايطاليا واسبانيا والمملكة المتحدة ، وهذا الاتفاق خاص بتبادل المعلومات بين الدول, ويحدد اجراءات محددة بشأن كيفية تبادل المعلومات, وسيكون بموجب الاتفاق للحكومات الخارجية الحصول على معلومات من الولايات المتحدة عن الحسابات التي تحتفظ بها في المؤسسات المالية الأمريكية من قبل المقيمين في بلدانهم، إلا أن دولا أخرى رفضت الاقدام على الموافقة و فى مقدمتها الصين واليابان[17].

المطلب التاني

الموقف الليبي من قانون: FATCA

إدركا لأهمية الموضوع قام البنك المركزي اليبي بعقد سلسلة من الندوات على مستوى اتحاد المصارف العربية للتناقش والتشاور لبحث سبل التعامل مع هذا القانون نظراً لان ليبيا لديها قوانين تحكم جهازها المصرفي[18] تكفل سرية الحسابات البنكية للمتعاملين مع هذا القطاع ولايمكن فرض إتفاقية دولية تتعارض بنودها مع مواد القانون الليبي وبالتالى فالامر يستلزم تغييرا تشريعيا لإعتبارات تتعلق بسرية الحسابات.. فمن غير المنطقي ولا مقبول ان يتم عمل تعديلات في القانون الليبي , يتيح للامريكيين تطبيق قانون علي مواطنيهم في بلاد لها سيادتها، وبالتالى

[16] البنوك المراسلة: هي شبكة من البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية التي يستخدمها أو يتعامل معها البنك المحلي لتقديم خدمات تحويل الأموال وتمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المالية الاخرى لصالح عملائه المحليين أو أنشطة البنك الاستثمارية الدولية. للمزيد راجع www.bayt.com

[17] –Treasury Department Documents and Publications. "Joint U.S.–China Economic Track Fact Sheet– Fourth Meeting of the U.S. China Strategic and Economic Dialogue", (May 4, 2012).

[18] – قانون رقم 1لسنة 2005 بشأن المصارف في ليبيا والمعدل بالقانون رقم46لسنة 2012 .

مصرف ليبيا المركزي صاحب القرار الأول والأخير حيال تطبيق هذا القانون او عدم تطبيقه ويراعي في ذلك مصلحة القطاع المصرفي الليبي[19].

إلا أن الباحثه ترى أنه لا توجد مشكلة في تطبيق القانون في ليبيا بعد إعتماده في إتفاقية تنائية بين الدولة الليبية والحكومة الأمريكية _ فقد قامت الولايات المتحدة بإبرام اتفاقيات مع دول كثيرة لتقوم المؤسسات المالية في تلك الدول بتزويد إدارة الضرائب الأمريكية ببيانات مالية عن عملائهم من الأمريكيين، ومتعارف على هذه الاتفاقيات باسم "اتفاقيات الفاتكا _لانه من الممكن ان نطالب بالمعاملة بالمثل كما فعلت دول أخري كالمملكة المتحدة والمانيا وايطاليا وغيرهم من الدول التي وافقت علي التطبيق نظراً لعدم وجود عقوبات صريحة للدول غير المطبقة للقانون لكن ستكون هناك عقوبات غير مباشرة ترتبط بالتعاملات الدولارية والتحويلات للمؤسسات المصرفية التى تتناول تعاملات مع اشخاص امريكية.

وبالتالى إذا تم تطبيق هذا القانون، فالامر يتطلب اضافة بند في استمارات فتح الحسابات تفصح عن الجنسيات التي يحملها العميل فاذا كان حاملا للجنسية الأمريكية يطبق عليه القانون ويلتزم البنك بخصم جميع الضرائب وفق طلبات الخزانة الامريكية منه، حتى وان كان ذلك القانون قد الغى جميع القواعد القانونية الذهبية الخاصة بسيادة القوانين الراسخة والمتعلقة بأقليمية القانون وعدم تطبيقه خارج حدود الاقليم، وبالتالى لابد من مراجعة الانظمة المحاسبية المعمول بها فى المصارف من طلبات فتح الحساب الجارى، والإيداعات من الودائع تحت الطلب ولأجل، وطلبات فتح الإعتمادات المستندية، وكذا مراجعة القوانين المصرفية وتدريب العاملين وتأهيلهم حتي يتم تجهيز العناصر البشرية وبناء الهياكل التنظيمية لتنفيذ آليات هذا القانون الأمريكي تقنيًا وقانونيًا.

ان توافر الإيرادات التمويلية اللازمة، والخبراء والمختصين لدعم وتحديث أو إنشاء هذه الهياكل التنظيمية للتعرف على كيفية تطبيق القانون، ويسمح بافشاء البيانات الخاصة بالعملاء للحكومة الامريكية والإدلاء بجميع تعاملاتهم بموجب تقارير مالية سنوية، مع ضرورة توقيع

[19] من هنا رفضت المصارف الليبية هذا البند في قانون "فاتكا"، ولم تتحمل هي مسؤولية دفع الضرائب، وفضلت التصريح بما يملكه المعني لديها وكسر السرية المصرفية في ليبيا في هذه الحالة.

العميل على نموذج يسمح للمصارف بتداول بياناته لوزارة الخزانة الامريكية والموافقة على إقتطاع الضريبة الامريكية فى حالة طلب الحكومة الأمريكية ذلك، مما يشير الى فطنة السلطات الضريبية الأمريكية فى إستجلاب مواردها السيادية بشتى الطرق القانونية حتى وان كان على حساب إستقلالية الدول الأخرى، ومن ثم تعظيم الموارد الامريكية داخل وخارج حدود الإقليم الامريكى.

وهذا يتطلب ايضا ضرورة تسليط الضوء من مصرف ليبيا المركزى على العقوبات التي سيتم توقيعها, في حال امتناع بعض البنوك عن الإمتثال الضريبي أو تطبيق إتفاقية الفاتكا أو أخذ خيارات منها عدم فتح حسابات جديدة، لعملائها حاملي الجنسية الأمريكية، أو الاستغناء عن جميع العملاء الذين يحملون الجنسية الأمريكية، كخيار استراتيجي للمصرف، وبالتالي يتطلب الامر التحديد الواضح لخارطة توزيع هؤلاء العملاء في المنطقة العربية والاقليمية، وفي الدول الأخرى وتأثيرها على خروج بعض الاستثمارات من ليبيا، وما هي العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجهات غير المتعاونة، ومدى انعكاس الالتزام بإتفاقية الفاتكا على الموقع التنافسي والتسويقي للمصرف. فجميعها تحديات تواجه الجهاز المصرفى. السؤال الذى تقف الاجابات عليه عاجزة، ولعل من أهم التحديات التى ستواجه المصارف هل إتفاقية الإمتثال الضريبي تعطى الحق للادارة الامريكية فى الرقابة والتفتيش على المصارف بصفة عامة للاطلاع على حساباتها وصدق بياناتها، ومدى تضمينها حسابات خاصة بعملاء من حاملى الجنسية الامريكية.

ونقترح للتوافق مع متطلبات هذا القانون، ان تسير ليبيا على غرار ما اتبعته العديد من الدول فى عقد اتفاقية تسمح لها بتطبيق قانون (FATCA) فى المستقبل القريب وقد يكون من الطبيعى ان تتم المعاملة بالمثل من خلال معاملة تفاضلية حسب ما تقتضيه المنفعة العامة، دون اصطدام للاتفاقيات الموقعة بين البلدين أو اعتبارات قواعد غسيل الاموال، وللمصالح المشتركة التى تجمع بين البلدين.

بحيث تشمل هذه الاتفاقية إلزام المؤسسات المالية بما يلي:[20]

1- القيام ببعض الاجراءات للتحري عن هوية أصحاب الحسابات المفتوحة لديها.

2- رفع تقارير سنوية لمصلحة الضرائب الامريكية عن أصحاب الحسابات من حاملي الجنسية الامريكية لديها أو عن الكيانات الاجنبية التي يكون فيها ملكية أمريكية.

3- حجز 30% من أي مدفوعات ذات مصدر دخل أمريكي لمصلحة الضرائب الامريكية، وبيان الحصيلة الإجمالية من بيع الأوراق المالية التي تدر دخلا من مصدر أمريكي.

أ- الايرادات الخاضعة لاحكام قانون (FATCA):[21]

1- الفوائد من الودائع والعوائد من السندات والاذون وصكوك التمويل

2- التوزيعات من الاسهم بانواعها ووثائق الاستثمار وصكوك الاستثمار.

3- الاتاوات من العلامات التجارية وحقوق المعرفة

4- المكاسب الرأسمالية

5- دخول أخرى

ب- الاصول المالية التى تخضع ايرادتها لقانون (FATCA):

1- الودائع بالبنوك

2- عقود المشتقات المالية بكافة انواعها مثل:(عقود الصرف الاجلة والاختيارات والمستقبلية وعقود تبادل اسعار الفوائد المصرفية والعوائد على السندات)

3- عقود الوساطة مع التجار والمؤسسات التجارية

4- عقود السمسرة

5- الاوراق المالية بكافة انواعها

6- عقود التأمين وعقود إعادة التأمين

[20] شكّلت ورشة عمل مصرفية متخصّصة بعنوان: "التطبيق العملي لقانون "فاتكا FATCA "الاميركي، الذي نظمه مؤتمر اتحاد المصرفيين العرب في مقرّ اتحاد المصارف العربية. للمزيد راجعwww aleqt.com

[21] @https://twitter.com/mauricematta

ويخرج عن نطاق تطبيق قانون فاتكا الاستثمار العقارى والايرادات الناتجة من اقتناء التحف والمجوهرات والذهب والسيارات والعقارات والمقتنيات الاخرى الملموسة طالما كانت بقصد الاستعمال الشخصى.

والجير بالذكر أن وزارة الخزانة الأمريكية أصدرت نموذجين للتعامل مع قانون فاتكا النموذج الأول, يتمحور حول عقد إتفاقية بين الحكومات لتبادل المعلومات الضريبية أو منع الإزدواج الضريبي أما النموذج التاني يتضمن إرسال للمعلومات الضريبية من المؤسسات المالية وعقد إتفاقية بين الحكومات لتطبيق الفاتكا وبما أنه لا يوجد حاليا" إتفاقية لتبادل المعلومات الضريبية لما تمر بيه البلاد من عدم االإستقرار السياسي وبالتالي كان الخيار النموذج التاني تمهيدا" لعقد إتفاقيه بين الحكومات ولكن مع ذلك لم يتم التوقيع على اتفاقية بين الحكومتين كما فعلت قطر والكويت والإمارات والأردن وغيرها, إلا أن المعمول بيه الآن أن المؤسسات المالية تعاقدت مباشرة" مع الخزانه الأمريكية وفقا"لنمادج التسجيل في الفاتكا المعدة علي النت منها علي سبيل المتال المصرف الليبي الخارجي .

المبحث الثانى

التحديات التى تواجه مصلحة الضرائب الليبية فى ظل تطبيق

قانون فاتكا ومقترحات العلاج

يخاطب قانون فاتكا دافعو الضرائب من حاملى الجنسية الامريكية، ويطالبهم بتقديم تقرير على النموذج المخصص لذلك, عن الأصول المالية المستثمرة خارج الولايات المتحدة الامريكية لدى مؤسسات مالية أجنبية أو آية كيانات أجنبية أخرى، إذا كانت تلك الاستثمارات تزيد عن 50 الف دولار أمريكى للشخص الطبيعى و250 الف دولار أمريكى للشخص الاعتبارى، من تاريخ سريان القانون 18 مارس 2010م. عند أعداد الاقرار الضريبى لسنة 2011م، ومن لم يلتزم بتقديم تلك المعلومات يعاقب بغرامة من 10 ألاف الى 50 ألف دولار أمريكى بالاضافة إلى عقوبة إضافية تصل إلى 40% من قيمة الضريبة المستحقة على تلك التعاملات الخفية مع المؤسسات المالية الخارجية. ومن المقدر وفق ما اقرته دراسات عديدة أن الإحصاءات تقدر وجود نحو 17 مليون مكلف أميركي خارج الولايات المتحدة، يتهربون من سداد الضرائب[22].

الحقيقة ان عدم تطبيق قانون الفاتكا سيعوق حركة المؤسسات المالية الليبية فى الاستثمار مع الاشخاص الامريكية سواء بالعقوبات التي تمتل الخصم أو بعدم الإستفادة من المستثمرين الأمريكيين داخل ليبيا في حالة عزوف الامريكيين عن الإقامة في الدولة الليبية.

كل ذلك يؤثر حتما علي دخل المؤسسات المالية, ومن تم علي الحصيلة الضريبة, وقد قمنا بدراسة ميدانية لقياس أثر الفاتكا علي إيرادات المصارف وعلي حصيلة ضريبة الدخل في ليبيا.

[22] –Luscombe, Mark, "Tax Trends: Proposed FATCA Regulations – Trying to Make It Work". *Taxes* (Apr 2012): P.P: 56, 87.

عليه قسم هذا المبحث إلى الآتي:-

المطلب الأول- أتر دخل المؤسسات المالية علي الحصيلة الضريبية.
المطلب الثاني- الدراسة الميدانية لأثر الفاتكا علي إيرادات المصارف وحصيلة ضريبة الدخل علي أرباحها في ليبيا.

المطلب الأول

أثر دخل المؤسسات المالية علي الحصيلة الضريبة

المؤسسات المالية هنا هي أي كيان غير أمريكي يقوم بتلقي ودائع من خلال أعماله العادية متل البنوك, أو الاحتفاظ أو التعامل بأصول مالية, أو التعامل في مجال الاستثمار, أو التجارة في الأوراق المالية, وأسواق البضائع أو أي أنشطة ذات صلة متل القيام بأنشطة أمناء الحفظ, والسمسرة في الأوراق المالية, وصناديق الإستثمار ونشاط التأمين, وتستطيع المؤسسة التعرف عل من ينطبق عليه الامتثال الضريبي عن طريق الجنسية الأمريكية أو الإقامة القانونية ومحل الميلاد بأمريكا أو وجود أي عنوان أو رقم هاتف بأمريكا أو تعليمات مستديسمة لتحويل أموال لحساب بأمريكا أو الإحتفاظ بالبريد أو توكيل أو توقيع لشخص عنوانه بأمريكا[23]

ومن الجدير بالذكر أن القانون الضريبي الأمريكي حالياً، يفرض على دافعي الضرائب ان يقدموا إلى الادارة الضريبية تقريرا" بجميع تعاملاتهم مع البنوك الخارجية (FBAR) إلا أن هذا التقرير لا يمثل التزاما" امام المؤسسات المالية الخارجية فى الادلاء بالبيانات المتعلقة بعملاء يحملون الجنسية الامريكية تجاه وزارة الخزانة الامريكية، لذا كانت هناك حاجة لا صدار قانون فاتكا، بالإضافة إلى أن البيانات الواردة بنموذج (FORM: 8938) تعد اكثر شمولاً عن السابق[24].

[23] تقرير عن مصرف الرافدين عن الفاتكا للمزيد راجع www.rafidain-bank.gov.iq

[24] - Roger S. Wise, Mary Burke Baker, "Next phase of FATCA guidance arrives with proposed regulations and announcement of possible intergovernmental approach". *Journal of Investment Compliance* Volume: 13 Issue: 2 2012

اصدرت مصلحة الضرائب الامريكية تعليمات تنفيذية لتطبيق قانون فاتكا محددة فيها بأن آخر موعد لإبرام الاتفاقيات معها من قبل المؤسسات المالية الخارجية 30 يونيو 2013. وعلى تلك المؤسسات ان تقدم للإدارة الضريبية الامريكية تقريرا "سنويا" بجميع تعاملات الأشخاص الامريكية (طبيعيين واعتبارية) عن السنة السابقة. وفى حالة عدم تقديم ذلك التقرير ستطبق عليها العقوبة المقررة. ويبدأ تطبيق العقوبة المقررة بخصم 30% على جميع ما تحصل عليه من دخل مصدره اشخاص امريكية مقيمة لصالح المؤسسات والكيانات المالية الخارجية اعتباراً من أول يناير 2014، على أن يتم حجب جميع المدفوعات من مصادر أمريكية مقيمة لتلك الجهات بالكامل اعتباراً من أول يناير 2015[25].

ويعد هذا القانون تعديا "سافرا" على السيادة الوطنية لجميع الدول الأعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو الذى يشكل خطراً على تعاملات المؤسسات المالية بما فيها البنوك مع العالم الخارجى، نظرا لتعارض نصوصه مع السيادة القومية لكل دولة، وهذا قد يراه البعض[26] تدخلا سافراً من قبل الولايات المتحدة الامريكية فى سيادة الدولة ولكن قد يراه البعض الحفاظ على اعتبارات الحصيلة الضريبية الامريكية، ومن ثم يعد تطبيقه من أحد صور مكافحة التهرب الضريبي. وبالتالي فتلك التزامات على المؤسسات المالية (البنوك) من خارج أمريكا بالإدلاء ببيانات ومعلومات عن عملاء يحملون الجنسية الأمريكية، وذلك لصالح وزارة الخزانة الأمريكية ولاعتبارات مكافحة التهرب التضريبى[27].

---

[25] – لمزيد من التفاصيل راجع:

- IR-2012-15: Treasury, "IRS Issue Proposed Regulations for FATCA Implementation", Treasury Department Documents and Publications. (Feb 8, 2012).
- Whitehouse, Tammy. "IRS Gives Long Lead Time for FATCA Compliance". *Compliance Week* (Sep 2011), P.P: 8, 10.

[26] د.عادل عامر, اتفاقية الفاتكا وهل لها خطورة على الاقتصاد الوطني, مقال منشور في صحيفة دنيا الوطن صحيفة إلكترونية, https://pulpit.alwatanvoice.com/articles 23-6-2015

[27]–Moore, Bela, "FATCA may cause legal strife for super funds". Money Management :(03 Oct 2012).

وتوصى جمعية رعاية مصالح دافعى الضرائب المقيمين بالخارج الجميع من تحرى الدقة عند تحرير نموذج (9838) على مستوى الممول الفرد او الزوجة إذا كان لها ملف منفصل وعلى مستوى الشركة، وأن تقراء التعليمات المدرجة على النموذج قبل البدء فى ملء بيانات هذا التقرير وإذا لزم الأمر أن تستعين بأحد مستشاري الضرائب للإجابة على أي استفسار[28].

وفى رأى البعض ان هذا القانون سيكلف الخزانة الأمريكية اكثر مما ستحصل عليه لان كثيرا" من المؤسسات المالية العالمية سترفض الإمداد بالبيانات او الإفشاء عن اسرار عملائها بأية بيانات حفاظا على علاقتها بهم، الأمر الذى قد سيجعلها ترفض الإستجابة لمتطلبات الخزانة الامريكية حتى وان قاطعتها فى المستقبل[29].

وفى سبيل تطبيق هذا القانون في ليبيا يجب أن ان ينظر للتجربة الإنجليزية فى هذا الصدد، فلقد قررت المملكة المتحدة الإشتراك فى اتفاقية مع الولايات المتحدة الامريكية لتنفيذ هذا القانون نظرا، لانه يعوق حركة المؤسسات المالية البريطانية فى الإستثمار مع الاشخاص الامريكية لان القانون يقرر عقوبة خصم ضريبة مستقطعة من المنبع 30% من تعاملات تلك المؤسسات مع مثيلاتها بامريكا أو من أي اصول لها داخل امريكا، فلا يمكن استعاضة تلك المبالغ الا إذا تمت الاستجابة لمتطلبات قانون فاتكا وبالتالى اخطار الخزانة الأمريكية بجميع تعاملات الأشخاص الامريكية، ومن ثم تقوم الأخيرة بإخطار تلك المؤسسات بالمتأخرات الضريبية، للحجز على اصول الاشخاص الامريكية الواردة بحسابات تلك المؤسسات وتوريدها للإدارة الضريبية الامريكية، ومن ثم تستجلب مصلحة الضرائب الامريكية ضريبتها المقررة وكذا الغرامات عليها من أشخاص اعتبارية من خارج امريكا.

---

[28] – لمزيد من التفاصيل راجع:

- Merricks, Maria."FATCA: How it affects your firm". Professional Adviser (Aug 4, 2011) P.P:22-23
- Treitel, David."Advising your American clients. Professional Adviser (Nov 3, 2011) P.P: 25. 31

[29]–Walker, David. "FATCA 'failure' will cost the US" Investment Europe, (Jun 28, 2012) P.P: 37, 38.

وعندما قدمت الحكومة البريطانية الإتفاقية لمجلس العموم البريطاني للموافقة على تطبيق هذا القانون على ارضها، فإن ذلك من منطلق الحفاظ على تحقيق الربحية لمؤسساتها المالية الوطنية سواء عامة أو خاصة والتي تربطها علاقات ذات منافع متبادلة بينها وبين مؤسسات امريكية ومن ضمن عملائها اشخاص امريكية، ولاغراض الحفاظ على الحد الادنى من بقائها فى دنيا الاعمال.

إن أحدى التحديات التى تواجه الادارة الضريبية فى ليبيا عند موافقة الحكومة الليبية على تطبيق هذا القانون بإتفاقية دولية تتمثل فى الإجابة على هذا السؤال: هل يحق لمصلحة الضرائب فى ليبيا أن تطلب من البنوك والمؤسسات المالية الامريكية موافاتها ببيانات وتعاملات حسابات عملائها الليبيين المقيمين بأمريكا، وإذا كان هذا حق متاح لها فهل تسمح الادارة الامريكية بخصم الضريبة على هؤلاء العملاء إذا كانوا مطالبين بها وتوريدها لليبيا فى الوقت الذى لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية حتى الان برد اى جزء من الاموال المهربة والمودعة والمجمدة بمصارفها ومؤسساتها المالية، التي افصحت عنها تورة فبراير 2011، وبالتالى لابد من الاشتراط عند الالتزام بتطبيق قانون فاتكا، التطبيق بالمثل كما يرد باتفاقيات منع الازدواج الضريبى[30]

المطلب التاني

الدراسة الميدانية لأثرالفاتكا علي إيرادات المصارف وحصيلة ضريبة الدخل على ارباحها فى ليبيا

أولا": الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار الفروض التي تم عرضها بمقدمة الدراسة والتحقق من مدى صحتها، فيما يتعلق بالآثار الناتجة من تطبيق القانون الامريكى على إيرادات المصارف ومن ثم الخسائر الناتجة عن عزوف عملاء المصارف عن التعامل معها تجنبا لإفشاء حقيقة تعاملاتهم معها وكذا الآثر على حصيلة الإيرادات الضريبية (ضريبة الدخل).

[30] وبالرجوع إلي نص المادة 33من قانون الضريبة علي الدخل رقم 7لسنة 2010 نجد أن دخول الليبيين بالخارج معفية أصلا طبعا" الأفراد وليست الشركات فالجدوي في معاملة المتل تتحقق في الشركات الليبية.

ثانيا: مجتمع الدراسة

زارت الباحته الفئات التالية:

1- رؤساء القطاعات المالية والإدارية ووحدة الإمتتال والمديرين العامين بالمصارف التجارية العاملة فى ليبيا لعينة 6 من مختلف المصارف في طرابلس[31].

2- القائمون بالاشراف على الاداء ورسم السياسات النقدية ومراقبة جودة الاداء المصرفى والاتفاقيات الدولية ووحدة الإمتتال بمصرف ليبيا المركزى.

3- السادة الفنيين بمصلحة الضرائب الليبية من رئيس مصلحة الضرائب طرابلس والمديرون لمكاتب الفحص في ضرائب الشركات ومدير مكتب الإتفاقيات الدولية لمنع الإزدواج الضريبي بمصلحة الضرائب.

وكانت الدراسة إستطلاعية لأراء المختصين تدور حول جملة من الأسئلة وإجابتها

والجدير بالملاحظة أولا أنه لاتوجد فروق بين إجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوى لتطبيق متطلبات قانون فاتكا الأمريكى. (قانون الامتثال الضريبى للحسابات الخارجية) على إيرادات المصارف فى ليبيا.

ثالثا: الأسئلة

السؤال الاول

يستهدف قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) في الأساس الإستعلام عن حسابات الأميركيين لدى المصارف والمؤسسات المالية الخارجية، الامر الذى قد يؤدى إلى عزوف عملاء المصارف الليبية من حاملى الجنسية الامريكية فى إلغاء تعاملاتهم

[31] مصرف ليبيا المركزي, المصرف الليبي الخارجي, المصرف التجاري الوطني الرئيسي ,مصرف شمال أفريقيا الإدارة العامة,مصرف التجارة والتمية فرع بن عاشور, المصرف التجاري الوطني فرع الضهرة.

خشية الإدلاء بآية بيانات عن أرصدة حسابات أصولهم المالية وعوائدها للخزانة الامريكية، ومن ثم إنخفاض ايرادات المصارف نتيجة خروج هولاء العملاء من المصرف؟

هل تعتقد أن إيرادات البنوك ستتجه إلى الانخفاض نتيجة التزامها بتطبيق متطلبات هذا القانون بالادلاء بتقارير سنوية عن تعاملات حاملى الجنسية الامريكية معهم، الامر الذى قد يعصف بايرادات البنك ؟

السؤال الثاني

يتناول الأسباب التي تؤيد ضرورة الإلتزام بتطبيق متطلبات قانون (FATCA) ومدي تأتيره على إنخفاض إيرادات المصارف.

الأهمية النسبية للأسباب التى تشير إلى عدم إنخفاض إيرادات البنوك عند التزامها بتطبيق متطلبات قانون فاتكا، حيث أتفقت أغلبية افراد الدراسة على أن السبب الرئيسى فى ذلك يرجع إلى زيادة الثقة من جانب الإدارة الامريكية فى إدارة العمليات المصرفية، ومن ثم إدراج المصارف الليبية فى قائمة المصارف ذات السمعة الطيبة. إلا أن افراد العينة اتفق معظمهم على وجود اسباب اخرى تأتى فى اخر الترتيب فى عدم انخفاض إيرادات المصارف عند التزامها بتطبيق متطلبات قانون فاتكا مثل: (زيادة الإستثمارات الامريكية فى القطاع المالى والمصرفى بليبيا نتيجة السمعة الطيبة للمصارف الليبية لدى الادارة الامريكية بالاضافة إلى زيادة الإهتمام من جانب الجمعيات المهنية العالمية بتأهيل الكوادر البشرية المصرفية بليبيا، ومن ثم زيادة كفائتهم ومهنيتهم).فالسؤال المطروح **ماهي التعديلات التى تحول دون التأثير على إيرادات المصارف؟**

السؤال التالث

ما هي الأسباب التي تؤدى إلى عدم تأثر ايرادات المصارف بالإنخفاض عند الالتزام بتطبيق متطلبات قانون (FATCA) لانعكاساتها على ايراداتها ؟

السؤال الرابع

هل تعتقد أن إيرادات مصلحة الضرائب الليبية (ضريبة الدخل) تتأثر بالإنخفاض نتيجة إلتزام المؤسسات المصرفية فى ليبيا بتطبيق هذا القانون كأثر غير مباشر؟

بالرغم من عدم وجود إختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود آثر على إيرادات الإدارة الضريبية بالإنخفاض (ضريبة الدخل) عند تطبيق قانون فاتكا، إلا أن هناك تباينا من حيث درجة الأهمية النسبية للأسباب التى تؤيد التزام الحكومة الليبية بضرورة تطبيق متطلبات الإمتثال لقانون فاتكا مراعاة لعدم تأثر إيرادات المصارف بالإنخفاض ومن ثم بالآثر غير المباشر علي إنخفاض ايرادات الادارة الضريبية (ضريبة الدخل) لتلك المصارف فلقد جاء على قائمة الترتيب وبالإجماع لفئات الدراسة بالكامل أن (معظم الأصول المالية للإستثمارات الامريكية فى فروع مصارف خارج ليبيا وليست مصارف ليبية ومن ثم فلا توجد آثار على إيرادات المصارف الليبية)، إلا أن (المستثمر الامريكى يسعى دائما الى المؤسسات المصرفية ذات الربحية المرتفعة والمخاطر الاقل، بعيدة عن المنطقة العربية تجنبا للمخاطر السياسية بمنطقة الشرق الاوسط)

كما اتفقت أغلبية فئات الدراسة على أن (التزام المصارف بعدم الإدلاء عن تعاملات عملائها من حاملى الجنسية الامريكية للخزانة الامريكية وفقاً لقانون سرية الحسابات، الامر الذى ستقرر معه الحكومة الامريكية تطبيق العقوبة بخصم 30% من تعاملاتها لديها وبالتالى انخفاض ارباحها ومن ثم انخفاض الضريبة على دخلها) سيكون عاملا مؤثرا" على انخفاض ارباح البنوك ومن ثم حصيلة ضريبة الدخل لمصلحة الضرائب الليبية، إلا ان عينة الدراسة اتفقت بالاجماع على ان (خروج بعض الاستثمارات الامريكية من ليبيا، رغبة فى توجهها إلى دول ترفض تطبيق متطلبات هذا القانون، وبالتالى انخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة هروب تلك الاستثمارات خارج ليبيا ومن ثم عدم تحصيل ضريبة دخل على ارباحهم) ياتى فى اخر الاسباب التى ستؤدى إلى انخفاض حصيلة ضريبة الدخل نتيجة انخفاض ارباح البنوك.

رابعا: الأجوبة

- ان تطبيق قانون فاتكا يؤدى إلى انخفاض ايرادات المصارف ومن ثم انخفاض ارباحها. واتضح ذلك من خلال ماأتفق عليه جميع افراد العينة, ان التكاليف التى ستتكبدها المصارف نتيجة التعديلات التى اقترحتها الباحثه للتوافق مع متطلبات قانون فاتكا، ستؤدى إلى ارتفاع تكاليف التشغيل لدى المصارف، ومن ثم إنخفاض ايراداته على المدى القصير إلا انها ستعاود للإرتفاع، نتيجة ثقة الحكومة الامريكية فى المصارف الليبي.
- ان تطبيق قانون فاتكا يؤدى إلى انخفاض ايرادات الادارة الضريبية (ضريبة الدخل). واتضح من نتائج البيانات انه لا خوف على حصيلة مصلحة الضرائب الليبية (ضريبة الدخل) نظراً لأن معظم الاصول المالية للاستثمارات الامريكية فى فروع مصارف خارج ليبيا وليست مصارف ليبية، ومن ثم فلا توجد آثار على ايرادات المصارف الليبية، وبالتالى لاتوجد أثار على ضريبة الدخل عن ارباح تلك البنوك.

الخاتمة

ليس بجديد ولا أول مرة تملي علينا الولايات المتحدة الأمريكية أعباء وتكاليف جديدة وبلغة التهديد من خلال فرض مكافحة التهرب الضريبي للأمريكيين الذين يملكون حسابات مصرفية في الخارج (فاتكا) حتى يوليو 2014

وأثار "فاتكا" جدلا كبيرا في نظام المصارف الليبيبة، التي ضغطت على مصرف ليبيا المركزي حتى يقبل بتطبيق القانون للإفلات من أي عقوبات أمريكية. ذلك أن فروع المصارف الأجنبية في ليبيا، ضغطوا كثيرا حتى يعدّل تشريعاته، ويسمح لهم بالدخول في نظام "فاتكا"، ما يعطي الضوء الأخضر للتعامل مع الولايات المتحدة التي هددت هذه المصارف بغرامات تصل لحجز 30% من ممتلكاتها، في حال عدم امتثال المصرف أو المؤسسة المالية بالإفصاح المطلوب, وعن كيفية التزام المؤسسات المالية والمصرفية بهذا القانون، نجد أن مصرف ليبيا المركزي اصدر اعلانا يطلب فيه من المصارف التجارية العاملة في ليبيا والمصرف الليبي الخارجي إتخاذ الإجراءات المناسبة في ضوء أحكام القانون.

الحقيقه أن التعليمات الدولية تضعف القدرة التنافسية للبنوك العربية عامتا"، وتحد من قدرتها على توسيع نشاطها، مما يؤثر على النمو الاقتصادي.

فأهمية حرية حركة الأموال لضمان الازدهار العالمي، يأتي بضرورة التعاون الدولي والمحلي، فيما يخص مكافحة تهريب وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب, تم أن الإدارة الحالية للجرائم المالية قد تؤدي إلى زيادة الإبعاد والإقصاء للمصارف المراسلة، مما يؤثر على حركة النمو والاستقرار المالي, لا بل أن الفاتكا لها تبعات ضريبية تناولتها الباحته وعموما توصلت إلي جملة من النتائج تلحقها جملة من التوصيات.

أولا- النتائج

1- ليبيا لا يوجد بها عدد كبير من الأمريكيين وعلى الأغلب يكونون من حاملي الجنسيتين مع العلم أن أغلب الأمريكيين في ليبيا قدموا بعقود عمل تتبع شركات معروفة ويمكن حصرها

2- الموضوع له علاقة بملكية المعرفة والتقنية؛ فمن يملك المعلومة يملك المعرفة ومن يملك المعرفة يسيطر على الآخرين بتفوقه عليهم وهذا هو ما يحدث من خلال أتمتة العمل المصرفي (السويفت، الخ...) ذلك حتى التسويات الدولية تتم في أمريكا.

3- الأشخاص يعتقدون أن فاتكا غيَّر الالتزامات الضريبية للمواطنين الاميركيين أو المقيمين في الولايات المتحدة من حاملي البطاقات الخضراء (غرين كاردز) وهذا ليس صحيحًا. فالالتزامات الضريبية الاميركية على هؤلاء الأشخاص ما زالت نفسها، وفاتكا لم يغير ذلك.

4- يخضع هؤلاء الأشخاص للضريبة الاميركية على دخلهم العالمي، أينما كانوا يعيشون أو يكسبون دخلهم. وبالتالي، إذا كان مواطن اميركي مقيم في ليبيا يكسب دخل ايجار من شقة يملكها في الاردن، فعليه ابلاغ الخزانة الاميركية بهذا الدخل ويدفع عنه ضريبة

5- إن كانت السرية المصرفية التي يتمتع بهاالعملاء، تمنع المصارف الليبية عن التصريح بالمعلومات عنهم بسبب هذه السرية، فقد جاء قانون "فاتكا" ليفرض على المصارف ما نسبته 30% على الأصول التي يشغّلها المصرف المعني في الولايات المتحدة الأميركية، يعني إذا كان المصرف يشغل أموالًا في الولايات المتحدة الأميركية، عليه أن يدفع ضرائب ما نسبته 30%.

6- أن الظروف السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة أدت إلى رفع التكاليف التشغيلية للمصارف العربية، فسلامة الجهاز المصرفي العربي نتيجة لإمتثاله للتعليمات الرقابية الدولية كلفته الكتير.

7- أن النظم الرقابية الدولية تجاوزت قدرات المصارف، وأدت إلى قيام بعض المصارف بوقف التعامل مع بنوك أخرى بدلا من إدارة المخاطر ذات التكاليف المرتفعة.

8- القيمة المضافة للمؤسسات المالية من خلال خدمات التأكيد/الاستشارات الخاصة بقانون الفاتكا.

9- لم يحدد قانون ضريبة الدخل الليبي الضريبة التي تؤخد علي المصارف فهو حدد ضرائب الأشخاص الطبيعية والإعتبارية ووصفها بضريبة الشركات.

10- إذا ماتفقنا أن المشرع الضريبي يعامل المصارف متل الشركات فهو يفرض ضريبة على أرباحها وكذا على الودائع لذي المصارف الأمر الذي سيهدد الحصيلة الضريبية بالنقصان إذا لم تمتتل المصارف التجارية والمصرف الليبي الخارجي للفاتكا لانه بغض النظر عن عقوبة عدم الإمتتال الغير مباشرة هذخ المصارف ستهدد بالقفل أو الإفلاس لغزوف الأمريكان علي فرض وجودهم في ليبيا من أن يكونوا عملاء لهذه المصارف.

11- لايوجد حتي اليوم إتفاقية دولية بين الدولة الليبية والولايات المتحدة الأمريكية لمنع الإزدواج الضريبي وبالتالي النموذج iga1(a) لامجال لتطبيقه وكذلك حتي اليوم لم تبرم إتفاقية بخصوص الفاتكا مع الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة الليبية مما يجعل النموذج iga (ب) غير مطبق أيضا".

12- بالرغم من أن مزيا تطبيق النمادج السابقة مهمة ولكن لضيق الوقت أصدر مصرف ليبيا المركزي تعليماته للمصارف التجارية ومصرف ليبيا الخارجي بالتعاقد مباشرتا مع الخزانة الأمريكية.

تانيا- التوصيات

1- الإلتزام بالقوانين واللوائح والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية.

2- تحسين سمعة المؤسسة وتعزيز ثقة أصحاب المصالح.

3- الإسهام في تحسين كفاءة وسمعة قطاع الخدمات المصرفية والمالية بالإضافة إلى الإلتزام بالتشريعات الدولية

4- إجراء تعديلات تشريعية:- علي سبيل المثال....

- يجب أن يلحق عقد الإتفاقية بين الحكومات لتطبيق الفاتكا سن قانون داخلي حتي يحل التعارض مع القوانين الحالية لإن التعارض بين القوانين المحلية والدولية يعرض المؤسسات المالية للمخاطر.

- تعديل فى قانون المصارف يتيح لجميع المصارف العاملة فى ليبيا عدم الإفشاء بتعاملات العملاء للخزانة الإمريكية تجنبا لسرية الحسابات.

- تطبيق اتفاقية بين البلدين تقضى بتبادل المعلومات بالمثل من خلال معاملة تفاضلية.

5- إجراء تعديلات إدارية: بما يكفل تطوير الهياكل الإدارية بإنشاء قطاع يختص بإصدار التقارير المالية والافصاح عنها أولا بأول للخزانة الامريكية، بالإضافة إلى تطوير فى الهياكل التنظيمية للموارد البشرية وتدريبهم وتطويرهم على النحو الذى يلبى لفت نظر العميل على أن هذا الإجراء ضرورى حتى لاتقع تحت طائلة القانون وتعاقب بالغرامة، لحاملى الجنسية الأمريكية.

ومن منظور التكلفة والعائد فبكل تأكيد تلك التعديلات ستؤدى إلى زيادة تكاليف التشغيل والعمليات لدى المصارف، الأمر الذى قد ينعكس على تخفيض معدل الربحية نتيجة زيادة التكلفة، ولكن إذا نظرنا إلى الوجه الاخر فإن تلك التعديلات تساعد على ارتفاع تصنيف المصارف الليبية لدى المؤسسات الدولية القائمة على تصنيف البنوك ومن ثم ارتفاع تعاملاتها مع العملاء الامريكيين، وبالتالى إرتفاع ايرادات المصارف فى الأجل الطويل.

6- ضرورة الإتفاق على المعاملة بالمثل عند التعاقد بتطبيق متطلبات قانون فاتكا.

7- إجراء التعديلات التى تم اقتراحها من الباحثه عند الالتزام بتطبيق متطلبات قانون فاتكا. من تعديلات إجرائية وتشريعية وإداري.

المراجع العربية

1- رسالة دورية صادرة عن إدارة الرقابة علي المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بتخويل المصارف التجارية بإتخاد الإجراءات الازمة بالتسجيل في الفاتكا رقم 88 لسنة 2014.غير منشورة

2- مجموعة من الرسائل الصادرة من المصارف التجاريه للإستفسار عن تطبيق الفاتكا من مصرف ليبيا المركزي.غير منشورة

3- تقارير صادرة عن مصرف ليبيا المركزي, حول كيفية تطبيق الفاتكا بالتعاون مع المكتب الإستشاري لجنة ارنست ويونغ,8-5-2014,بفندق كورانتيا طرابلس.2014.

4- تحليل متطلبات فاتكا ومراجعة اطاري العمل القانوني والتنظيمي,مسودة للمناقشه معدة من أ.محمد ميلود زويليمة رئيس فريق تطبيق فاتكا بمصرف ليبيا المركزي,2014. غير منشورة

5- مجموعة ورش عمل حول قانون الإمتثال الأمريكي, مصرف ليبيا المركزي.2014-2015.

6- قانون رقم (1) لسنه 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون 46 لسنه 2012

7- ورشة عمل متخصصة نظمها الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وإتحاد المصارف العربية بتاريخ 3 اكتوبر 2012 بمدينة شرم الشيخ، حول الإجراءات التنفيذية لتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية.

8- هانى أبو الفترح، دراسة منشورة على موقع بوابة الوفد الالكترونية بتاريخ www.alwafd.org.2012/8/21

9- د.عادل عامر, اتفاقية الفاتكا وهل لها خطورة على الاقتصاد الوطني, مقال منشور في صحيفة دنيا الوطن صحيفة إلكترونية,23-6-2015.

10- القانون رقم 7لسنة 2010 بشأن الضرائب ع الدخل الليبي.

المراجع الاجنبية

1. Hiring Incentives to Restore Employment قانون الحوافز المقدم لمكافحة البطالة
2. Internal Revenue Services: مصلحة الضرائب الامريكية
3. Foreign Bank and Financial Accounts. تقرير الحسابات المالية بالبنوك الاجنبية
4. Jorge Morley-Smith says, "Cutting claws of the FATCA", Money Marketing, (Nov 17, 2011)
5. Marsan, Dean, "The Global Financial System Must Now Implement a New U.S. Reporting and Withholding System for Foreign Accoun Tax Compliance, Which Will Create Significant New Exposures-Managing This Risk" Taxes, (Sep 2010) .
6. Fariz Huseynov, Bonnie K. Klamm, "Tax avoidance, tax management and corporate social responsibility". Journal of Corporate Finance, Volume 18, Issue (4, September 2012).
7. John Hasseldine, Gregory Morris, "Corporate social responsibility and tax avoidance: A comment and reflection". (Accounting Forum), Journal of Accounting & Finance, Volume 65, Issue 2, June 2012.
8. Christopher S. Armstrong, Jennifer L. Blouin," The incentives for tax planning". Journal of Accounting and Economics, Volume 53, Issues1- 2, (February–April 2012).
9. Roberta Calvet Christian, James Alm, "Empathy, sympathy, and tax compliance", Journal of Economic Psychology, (13 October 2012)
10. Forgin Financial Instututions, such as: Bankes, Stock exchange, insurance companies, brokerage houses, Companies Financial Brokers, Mutual Funds funds, money funds...and etc.

11. Jaeger, Jaclyn. "IRS Seeks Input on Foreign Withholding Rules". Compliance Week (Dec 2010).
12. Foreign Ministry against direct FATCA agreements between banks and U.S. Russia & CIS Banking & Finance Weekly. Financial Policy, (Jul 20, 2012).
13. Wolfe, Daniel, "Banks Face the Facts on FATCA". American Banker [New York] 29 Dec 2011.
14. Firms still unprepared for FATCA, "Investment Week" (Jun 11, 2012) .
15. Treasury Department Documents and Publications. "Joint U.S.-China Economic Track Fact Sheet- Fourth Meeting of the U.S. China Strategic and Economic Dialogue", (May 4, 2012).
16. Luscombe, Mark, "Tax Trends: Proposed FATCA Regulations – Trying to Make It Work". Taxes (Apr 2012).
17. Roger S. Wise, Mary Burke Baker, "Next phase of FATCA guidance arrives with proposed regulations and announcement of possible intergovernmental approach". Journal of Investment Compliance Volume: 13 Issue: 2, 2012.

21. IR-2012-15: Treasury, "IRS Issue Proposed Regulations for FATCA Implementation", Treasury Department Documents and Publications. (Feb 8, 2012)

22. Whitehouse, Tammy. "IRS Gives Long Lead Time for FATCA Compliance". Compliance Week (Sep 2011), P.P.

22- Moore, Bela, "FATCA may cause legal strife for super funds". Money Management :(03 Oct 2012).

- Merricks, Maria. "FATCA: How it affects your firm". Professional Adviser (Aug 4, 2011) .
- Treitel, David. "Advising your American clients. Professional Adviser (Nov 3, 2011) .

23- Walker, David. "FATCA 'failure' will cost the US" Investment Europe, (Jun 28, 2012) .

الملحق/ قوائم الاستبيان

السؤال الأول

يستهدف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) في الأساس الاستعلام عن حسابات الأميركيين لدى المصارف والمؤسسات المالية الخارجية، الامر الذى قد يؤدى إلى عزوف عملاء البنوك من حاملى الجنسية الامريكية فى إلغاء تعاملاتهم، ومن ثم هروب البعض من العملاء من تلك البنوك، رغبة فى عدم توفير آية معلومات للخزانة الامريكية عن تعاملاتهم.

هل تعتقد أن إيرادات البنوك ستتجه إلى الانخفاض نتيجة التزامها بتطبيق متطلبات هذا القانون بالادلاء بتقارير سنوية عن تعاملات حاملى الجنسية الامريكية معهم، الامر الذى قد يعصف بايرادات البنك.

☐ نعم ☐ لا

السؤال الثاني

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالإيجاب فما هي التعديلات المطلوب من وجهة نظرك تنفيذها لكى تحول دون التأثير على إيرادات البنك؟

م	الاسباب	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	ارفض	ارفض بشدة
	تعديلات إجرائية:					
1	مراجعة المستندات والنماذج الخاصة بحسابات العملاء، ومراجعتها لتوفير معلومات للبنك وتوضيح الجنسية الخاصة بكل عميل ومصادر الأموال، وبالتالى إجراء تعديل فى					

	مستندات فتح الحساب واضافة شرط الموافقة على تبادل المعلومات بين البنك والحكومة الامريكية، وانها غير خاضعة للسرية.					
2	**تعديلات فى نظم المعلومات:** تطوير فى البنية المعلوماتية يتيح للعميل التعرف أولاً باول عن تعاملاته التى يتم إخطار الخزانة الامريكية بها، لكى يكون على علم بما يجب ان يتم الافصاح عنه ضمن اقراره الضريبى من ايرادات خارجية. بالاضافة إلى بناء دوائر جديدة لتنفيذ آليات هذا القانون تكنولوجياً وتوفير الاموال التمويلية اللازمة لدعم وتحديث إنشاء هذه الدوائر. حتى تصبح البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ملاءمة وجاهزة لتطبيق القانون					
3	**تعديلات تشريعية:** • تعديل فى قانون المصارف يتيح للمصارف الافشاء بتعاملات العملاء للخزانة الامريكية تجنبا لسرية الحسابات. • تطبيق اتفاقية بين البلدين تقضى بتبادل المعلومات بالمثل من خلال معاملة تفاضلية.					
4	**تعديلات إدارية:** تطوير الهياكل الإدارية والتنظيمية للموارد البشرية وتدريبهم وتطويرهم على النحو الذى يلبى لفت نظر العميل على أن هذا الاجراء ضرورى حتى لاتقع تحت طائلة القانون وتعاقب بالغرامة، لحاملى الجنسية الامريكية.					

5	تؤدى جميع التعديلات السابقة إلى زيادة تكاليف التشغيل لدى البنك.					

السؤال الثالث

أما إذا كانت الاجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هي الاسباب من وجهة نظرك التي تؤدى إلى عدم تأثر ايرادات المصارف بالإنخفاض عند الالتزام بتطبيق متطلبات قانون (FATCA) لانعكاساتها على ايراداتها ؟

م	**الاسباب**	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	ارفض	ارفض بشدة
1	زيادة الثقة من جانب الإدارة الامريكية فى إدارة العمليات المصرفية، ومن ثم إدراج المصارف الليبية فى قائمة المصارف ذات السمعة الطيبة.					
2	الوصول بسياسات المصارف إلى أعلى مستويات الشفافية وارتفاع المصارف فى درجات التصنيف الدولى بتطبيق السياسات العالمية والالتزام بتطبيق الاتفاقيات الدولية.					
3	إدراج المصارف الليبية فى قوائم البنوك العالمية، ومن ثم زيادة الطلب على أداء خدماتها المصرفية.					
4	زيادة الإستثمارات الامريكية فى القطاع المالى والمصرفى بليبيا نتيجة السمعة الطيبة للمصارف الليبية لدى الإدارة الامريكية					

5	زيادة الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية العالمية بتأهيل الكوادر البشرية المصرفية بمصر، ومن ثم زيادة كفائتهم ومهنيتهم					

السؤال الرابع

يستهدف قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) في الأساس الاطلاع على حسابات الأميركيين لدى المصارف والمؤسسات المالية الخارجية، بالاضافة إلى الالتزام من جانب المكلفين امام مصلحة الضرائب الامريكية بالافصاح عن جميع ايراداتهم وارصدتهم المالية بالحسابات الخارجية، ومن ثم فالقانون يعد أحد صور مكافحة التهرب الضريبى.

هل تعتقد أن إيرادات مصلحة الضرائب الليبية (ضريبة الدخل) تتأثر بالانخفاض نتيجة التزام المؤسسات المصرفية فى ليبيا بتطبيق هذا القانون؟

☐ نعم ☐ لا

السؤال الخامس

إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بالإيجاب

فما هى الاسباب من وجهة نظرك التى تؤدى إلى انخفاض ايرادات الادارة الضريبية (ضريبة الدخل)؟

م	**الاسباب**	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	ارفض	ارفض بشدة

1	نتيجة انخفاض ايرادات المصارف ومن ثم انخفاض ضريبة الدخل على ارباح المصارف لإلغاء العديد من الامريكيين حساباتهم وتعاملاتهم مع المصارف الليبية، لرغبتهم فى عدم الاستجابة للإمتثال والالتزام الضريبى الامريكى.					
2	خروج بعض الإستثمارات الامريكية من ليبيا، رغبة فى توجهها إلى دول ترفض تطبيق متطلبات هذا القانون، وبالتالى اخفاض الحصيلة الضريبية نتيجة هروب تلك الاستثمارات خارج ليبيا ومن ثم عدم تحصيل ضريبة دخل على ارباحهم					
3	التزام المصارف بعدم الافشاء عن تعاملات عملائها للحكومة الامريكية وفقاً لقانون سرية الحسابات، الامر الذى ستقرر معه الحكومة الامريكية تطبيق العقوبة بخصم 30% من تعاملاتها لديها وبالتالى انخفاض ارباحها ومن ثم انخفاض الضريبة على دخلها.					
4	لاشى مما سبق					

السؤال السادس

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هي الأسباب من وجهة نظركم التي تؤدى إلى عدم انخفاض ايرادات الادارة الضريبية (ضريبة الدخل) نتيجة الامتثال لتطبيق متطلبات قانون فاتكا؟

م	بيـــــان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	ارفض	ارفض بشدة
1	لقلة عدد عملاء المصارف الليبيةمن حاملى الجنسية الامريكية					
2	معظم الاصول المالية للإستثمارات الامريكية فى فروع مصارف أجنبية وليست ليبية، ومن ثم فهى ملتزمة بلإدلاء طواعية ببيانات عملائها للحكومة الامريكية.					
3	المستثمر الامريكى يسعى دائما الى المؤسسات المصرفية ذات الربحبة المرتفعة والمخاطر الاقل، بعيدة عن المنطقة العربية تجنبا للمخاطر السياسية بمنطقة الشرق الاوسط					
4	إذا كانت المعاملة ستتم بالمثل بين المصارف الليبية ومثيلاتها الامريكية، فان البنوك الامريكية ستخطر مصلحة الضرائب الليبية بتعاملات الليبيين بالمصارف الأمريكية ومن المحتمل ان تزيد حصيلة الايرادات الضريبية الليبية نتيجة تعقب الأصول الماليه في الخارج					